



Distr.
GENERAL

A/41/486
20 October 1986
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٧ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة

البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

| | | |
|----|-------|--|
| ٢ | | أولا - مقدمة |
| | | ثانيا - موجز الآراء المعرب عنها خلال المناقشة في الدورة الأربعين للجمعية العامة وفي الردود والرسائل المكتوبة الواردة من الحكومات |
| ٢ | | ألف - الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية للحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط |
| ٢ | | باء - مسألة الربط بين تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والمناطق الأخرى |
| ٥ | | جيم - التطورات الدولية التي تسهم في عملية تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط |
| ٦ | | دال - اعتبارات عامة من أجل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط واقتراحات عملية ترمي إلى بلوغ هذا الهدف |
| ٧ | | ثالثا - الردود الواردة من الحكومات |
| ٩ | | المرفق - تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط : قائمة بالرسائل المقدمة للتعميم في إطار هذا البند ، في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ |
| ١٥ | | |

.../...

٥٤٣٣٢ 86-26372

أولا - مقدمة

١ - كان مما قامت به الجمعية العامة في قرارها ١٥٧/٤٠ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" ، أن رحبت بأية مقترحات واعلانات وتوصيات أخرى موجهة إلى الأمين العام من الدول كافة بشأن تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، ودعت الدول الاعضاء في المنظمات الاقليمية المعنية إلى أن تزود الأمين العام بالدعم وأن تقدم اليه أفكارا ومقترحات محددة بشأن امكان مساهمتها في تعزيز السلم والتعاون في المنطقة . ورجا القرار أيضا من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ، من واقع كافة الردود الواردة والاضطرابات المقدمة تنفيذا للقرار ، ومع مراعاة المناقشة التي جرت لهذه المسألة خلال دورتها الاربعين ، تقريراً مستكملاً وشاملاً عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٢ - وعملاً بذلك القرار ، بعث الأمين العام في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ بمذكرة شفوية إلى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة راجياً منها تقديم آرائها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وفقاً للفقرات ذات الصلة من ذلك القرار .

٣ - وحتى ١٥ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، كانت ثماني حكومات قد ردت على المذكرة الشفوية للأمين العام . وبحلول التاريخ نفسه كانت ٢٩ رسالة قد قدمت أيضاً إلى الأمين العام . وهذه الرسائل ، التي لم تكن قد صيغت كردود على المذكرة الشفوية للأمين العام ، قد عمت ، بناء على طلب الاطراف التي أرسلتها ، بوصفها وثائق رسمية من وثائق الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة في اطار البند ٦٧ من جدول الاعمال المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" . كما عمت اثنتان وثلاثون من تلك الرسائل بوصفها وثائق رسمية من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق) .

ثانيا - موجز الآراء المعرب عنها خلال المناقشة في
الدورة الأربعين للجمعية العامة وفي الردود
والرسائل المكتوبة الواردة من الحكومات

الف - الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية للحالة
في منطقة البحر الأبيض المتوسط

- ٤ - شددت غالبية الدول التي تناولت موضوع تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أهمية تلك المنطقة مشيرة إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ووجود الأزمات والتوترات في المنطقة ، مما قد يؤدي إلى أخطار جسيمة لا تهدد هذه المنطقة فحسب بل تهدد أيضا العالم أجمع .
- ٥ - وأبنت عدة دول القلق ازاء المواجهة المستمرة بين التكتلات العسكرية ، وتوسيع نطاق "المنافسة العالمية" لتشمل منطقة البحر الأبيض المتوسط وزيادة مشاركة القوى عبر الاقليمية مما يسهم في الأزمات والمنازعات التي تنشب في المنطقة . ووفقا لما ذكرته تلك الدول ، فإن هذه العوامل تمس ، بالدرجة الاولى ، سيادة واستقلال بلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي يعوق تسوية المشاكل القائمة بالوسائل السلمية .
- ٦ - وأبنت بعض الدول رأيا مفاده أن المسؤولية الرئيسية عن زيادة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط تقع على عاتق البلدان التي تتبع سياسات "التسلط العسكري" و"العدوان" في المنطقة . وأعرب عن اعتقادها بأن هذه البلدان تمارس أيضا ، فظا عسكريا وسياسيا ضد دول عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف الحد من حريتها واستقلالها .
- ٧ - وعبرت عدة دول عن القلق ازاء ارتفاع مستوى الوجود العسكري في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتعاقد المواجهة السياسية والعسكرية هناك . وكان من رأيها أن وجود القواعد العسكرية الأجنبية والأساطيل الأجنبية والمنشآت العسكرية في المنطقة يمس بشكل خطير سيادة واستقلال البلدان في المنطقة ويعوق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

٨ - وحدت عدة دول الازمات والمنازعات الجارية في منطقة البحر الابيض المتوسط بوصفها أحد الاسباب الرئيسية للخطر في المنطقة . وذكر بعضها أنه لا يمكن التوصل إلى الأمن والتعاون الحقيقي في منطقة البحر الابيض المتوسط إلا اذا وجد حل لمشاكل الشرق الأوسط ومسألة قبرص والحالة في لبنان .

٩ - ولاحظت عدة دول مع القلق الفارة الاسرائيلية ضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . وكان من رأي بعض الدول ان هذا العمل يهدد ، بإصابة التوازن العام في المنطقة بالاختلال وتعطيل الجهود الجارية لتعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . وذكرت احدى الدول أن العمل المضطلع به ضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ليس موجها ضد السلامة الاقليمية لتونس أو استقلالها السياسي ، وأنه يشكل "عملا مشروعاً للدفاع عن النفس" .

١٠ - وعبرت عدة دول في رسائلها المكتوبة عن القلق ازاء الزيادة الحادة في التوتر في منطقة خليج صدرة في وسط البحر الابيض المتوسط في آذار/مارس ١٩٨٦ ، مما أدى إلى مواجهة مسلحة . وكان من رأيها ان المناورات والهجمات على السفن الليبية وعلى الاراضي الليبية هي من أفعال العدوان التي تشكل تهديدا خطيرا لا للأمن الاقليمي فحسب بل للسلم والامتقرار الدوليين أيضا . وفي هذا الصدد أعربت الدول عن القلق لان سياسات التدخل بجميع أشكاله والضغط والتهديد بالقوة أو استعمالها لا تزال تتبع ضد الكثير من بلدان عدم الانحياز وتترتب عليها نتائج خطيرة على السلم والأمن .

١١ - وقال عدد من الدول في رسائلها المكتوبة إن الهجوم الجوي الذي وقع في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ضد الاراضي الليبية يشكل "انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر" . وفي هذا الصدد ، كررت بعض الدول تأكيد ادانتها لجميع الأنشطة الارهابية سواء ارتكبها الافراد أو الجماعات أو الدول .

١٢ - وأكدت إحدى الدول التزامها العميق بمبدأ تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، فأوضحت أن من بين الأمثلة للأحداث التي تشكل خطرا جسيما على السلم والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط ، قتل المدنيين الاسرائيليين في لارنكا واختطاف السفينة السياحية "اكيلى لاورو" واختطاف طائرة تابعة لشركة مصر للطيران إلى فاليتا .

باء - مسألة الربط بين تعزيز الامن والتعاون في
منطقة البحر الابيض المتوسط واوروبا
والمناطق الاخرى

١٣ - اعربت عدة دول ، مرة أخرى ، عن اعتقادها أن تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز الامن والتعاون في اوروبا . وعلقت بعض الدول على أن أية تدابير أمن يمكن أن تتخذ في اوروبا ينبغي أن تقتصر بتدابير أمن مماثلة في منطقة البحر الابيض المتوسط .

١٤ - ولاحظت بعض الدول ، عند استعراضها الانتباه إلى العلاقة "التي لا تنفصم عراها" بين الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي اوروبا ، أن وزع القذائف النووية في الكثير من البلدان الاوروبية عامل يزيد من الخطر الذي تتعرض له منطقة البحر الابيض المتوسط زيادة كبيرة . وقيل إن تلك القذائف لا تمثل خطرا للمناطق المتاخمة بل لمنطقة شرقي البحر الابيض المتوسط والبلقان ودول شمال افريقيا بكاملها .

١٥ - وهدد عدد من الدول ، عند الكلام عن مسألة الربط ، على التأشير الايجابي الذي قد يحدثه تعزيز الامن في البحر الابيض المتوسط ، بما في ذلك تسوية أزمة الشرق الاوسط ، على الجو السياسي العام في اوروبا وفي العالم . ولاحظت إحدى الدول في هذا الصدد أن مفهوم الامن "المتمركز حول اوروبا" يفرض تقسيما على البحر الابيض المتوسط بين الشمال والجنوب ترى تلك الدولة أنه يمثل أماس الكثير من عمليات اختلال الاتزان وانعدام الانصاف بين وجود مركز مستقل سياسيا يتمتع بالرخاء اقتصاديا ومحيط خارجي معرض لانعدام أمن سياسي خطير وعدم تيقن اقتصادي مستمر .

١٦ - كما خصت بعض الدول بالذكر الصلة بين الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط والامن في الشرق الاوسط وفي افريقيا .

جيم - التطورات الدولية التي تسهم في عملية
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الابيض المتوسط

١٧ - أشارت عدة دول إلى أن وثيقة هلسنكي الختامية ، الموقعة منذ ١١ سنة ، سلّمت بأن عملية الانفراج في أوروبا تتطلب عملية مماثلة تحدث في الوقت ذاته في البحر الابيض المتوسط . ولاحظت أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عملية تسهم في تعزيز بُعد البحر الابيض المتوسط ذي الصلة بالأمن الأوروبي . ولاحظت بعض الدول أيضا أن المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن وبنزع السلاح في أوروبا ، المعقود في ستوكهولم ، ينظر في مقترحات تشمل الأنشطة البحرية ، بما في ذلك تلك الأنشطة المضطلع بها في البحر الابيض المتوسط .

١٨ - وأشارت عدة دول إلى الدور الذي تقوم به حركة بلدان عدم الانحياز في عملية تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . وأشارت إلى أنه منذ انعقاد المؤتمر الوزاري في جورج تاون في عام ١٩٧٢ وحتى عقد المؤتمر الوزاري في لواندا في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، برهنت حركة بلدان عدم الانحياز ، عن طريق مجموعة من الاعلانات والتوصيات والمبادرات ، عن التزامها بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

١٩ - وكان مما أشارت إليه عدة دول إعلان فاليتا بشأن السلم في البحر الابيض المتوسط الذي اعتمده ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وزراء خارجية بلدان البحر الابيض المتوسط غير المنحازة والذي أعلنوا أنه يحدد العناصر الأساسية لبرنامج تحويل البحر الابيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون . وجددت إحدى الدول اعتراضاتها على إعلان فاليتا الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الذي رأته أنه غير مقبول في مجموعته .

٣٠ - وأحاطت بعض الدول علما بالاجتماعات المتعلقة بحماية البيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط المعقودة في جنوا بإيطاليا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، واجتماع الخبراء الاقتصاديين من ١١ بلدا من بلدان البحر الابيض المتوسط غير المنحازة المعقود في فاليتا في يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، والمخيم الرابع لشباب البحر الابيض المتوسط المعقود في مالطة في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، بوصفها أمثلة للجهود البناءة المضطلع بها بغية بناء العلاقات التي تقوم على التعايش السلمي والثقة المتبادلة في منطقة البحر الابيض المتوسط .

٢١ - وأشار عدد من الدول إلى اشتراك الأمم المتحدة في عملية تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وفي هذا الصدد ، أبرزت إحدى الدول الدور الإيجابي الذي يقوم به مجلس الأمن في تحقيق قدر من السلم والاستقرار في المنطقة من خلال المفاوضات ، والدبلوماسية الهادئة ، وضبط النزاعات ، بما في ذلك وجود قوات صيانة السلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢٢ - وأشارت الدولة ذاتها أيضا إلى بلاغ ناسو الذي اعتمده مجموعة دول الكومنولث في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . فقد لاحظ البلاغ بقلق استمرار الحالة الخطيرة المتمثلة في حشد القوات في منطقة البحر الأبيض المتوسط واستمرار النزاعات دون تسوية . وطلب ممارسة ضبط النفس وأعرب عن وجهة نظر مفادها أن احتمالات تخفيف القوات والأسلحة في المنطقة ستنمزمز من جراء التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لجميع المشاكل في المنطقة .

دال - اعتبارات عامة من أجل تعزيز الأمن والتعاون
في منطقة البحر الأبيض المتوسط واقتراحات
عملية ترمي إلى بلوغ هذا الهدف

٢٣ - قام عدد من الدول ، التي سبق أن أعربت عن تأييدها لمبدأ تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون ، بإعادة تأكيد التزامها بهذه الفكرة .

٢٤ - وقدمت بعض الدول قائمة ببعض المبادئ العامة التي رأت أنه يمكن على أساسها تحقيق تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك من قبيل السيادة ، والاستقلال ، والسلامة الإقليمية ، والأمن ، وعدم التدخل بجميع أشكاله ، وعدم انتهاك الحدود الدولية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، واحترام السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، والتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وحق الشعوب المستعمرة أو الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية في تقرير المصير .

٢٥ - وجدد عدد من دول البحر الأبيض المتوسط غير المنحازة النداء الذي وجهته إلى الدول الأخرى بالألا تستخدم المنشآت النووية أو أية مرافق عسكرية موجودة على أراضي بعض البلدان الأوروبية ضد البلدان غير المنحازة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وأشارت إحدى الدول إلى الاقتراحات ، التي قدمتها في مؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح في أوروبا ، بشأن تدابير الأخطار ذات الصلة بممارسة حق المرور البريء والانتقالات بما في ذلك النقل البحري للجنود المسلحين ، والأنشطة البرمائية ، والمناورات البحرية .

٢٦ - وأعربت بعض الدول مرة أخرى عن تأييدها لفكرة تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

٢٧ - وأعاد عدد من الدول تأكيد مقترحاتها السابقة ، بما فيها ، في جملة أمور ، التوصل إلى اتفاق بعدم وضع أسلحة نووية على أراضي دول البحر الأبيض المتوسط ، والالتزام من جانب القوى النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أي بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط لم يضع هذه الأسلحة على أرضه ، وانسحاب جميع السفن التي تحمل أسلحة نووية من منطقة البحر الأبيض المتوسط وتوسيع نطاق تدابير الثقة المتبادلة في المجال العسكري التي اثبتت قيمتها فعلا ، وذلك من قبيل الأخطارات المسبقة بالمناورات العسكرية الهامة ، ودعوة المراقبين لحضور هذه المناورات ، وتبادل الوفود العسكرية ، بحيث تشمل تلك التدابير منطقة البحر الأبيض المتوسط . واقتُرحت أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيض القوات المسلحة ، وبمفء خاصة القوات البحرية في المنطقة وكذلك الاتفاق على تدابير تتمثل بالحد من الأنشطة والأسلحة البحرية .

٢٨ - وأشارت إحدى الدول إلى اقتراح مفاده سحب أسطولها البحري وأسطول دولة أخرى من البحر الأبيض المتوسط وأعربت عن استعدادها للدخول في محادثات غير مشروطة تتعلق بمسألة الانسحاب المتزامن للأساطيل البحرية .

٢٩ - وأعرب أيضا عن رأي مفاده انه يمكن أن يقوم مؤتمر دولي معني بالبحر الأبيض المتوسط مشابه لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بدور هام بغية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع توصيات محددة لاقامة نظام للسلم والامن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط . وعلاوة على دول البحر الأبيض المتوسط والدول المتاخمة للمنطقة ، يمكن أيضا أن تشترك الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المهتمة في المؤتمر المقترح .

٣٠ - وقدم اقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتوسيع نطاقها لتشمل القارة الأفريقية .

٣١ - وأعربت بعض الدول عن تحببها لاقامة علاقات اقتصادية وتجارية أوثق بين البلدان المنحازة والبلدان غير المنحازة في منطقة البحر الابيض المتوسط وتشجيع الصلات بين الاتحاد الاوروبي والبلدان في المناطق الاخرى ، من خلال تحقيق تعاون أوثق على مستوى البحر الابيض المتوسط . واسترعت احدى الدول الانتباه ، في معرض اشارتها إلى اجتماع الخبراء الاقتصاديين من ١١ بلدا من بلدان البحر الابيض المتوسط غير المنحازة المعقود في مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، إلى توصياتها ، بما في ذلك اقتراحاتها المتعلقة بالمشاريع الجديدة للتعاون الاقليمي في مجالات التجارة والاتصالات والبحوث .

٣٢ - وأوضحت دولة أخرى انها تحبذ تشجيع جميع أشكال الاتصال وتنظيم اجتماعات المائدة المستديرة والندوات واللقاءات في ميادين الثقافة والسياحة والالعاب الرياضية . وأشارت إلى انه لا ينبغي الاقتصار في تعزيز التعاون فيما بين بلدان البحر الابيض المتوسط على المؤسسات القائمة فحسب بل تعزيزه أيضا من خلال أشكال جديدة من أشكال التعاون .

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

بولندا

[الاصل : بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، والمتعلق بتعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، تتشرف حكومة الجمهورية الشعبية البولندية بالإفادة بما يلي :

٢ - أعربت بولندا ، بصورة متكررة ، عن قلقها لتطور الحالة في منطقة البحر الابيض المتوسط . ومن رأيها أن الجو الخطير الذي يعتمل بأسباب النزاعات ، والسائد في المنطقة إنما يهدد السلم والامن في أوروبا وفي العالم كله ، ويزيد بذلك من صعوبة تعزيز الاتصالات مع دول المنطقة والتعاون معها .

٣ - وتعتز بولندا بتقاليد العلاقات الطيبة التي تربطها بدول منطقة البحر الابيض المتوسط منذ قرون عديدة . وما فتئت تؤيد بحزم تسوية النزاعات القائمة وإقامة حواجز فعالة تهدف إلى منع نشوب نزاعات جديدة والقضاء على جميع العوائق التي تعترض سبيل تطوير العلاقات السلمية والتعاون بين الدول والشعوب .

٤ - وتلاحظ حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، بقلق متزايد ، أن المناخ السياسي في منطقة البحر الابيض المتوسط قد ازداد تفاقما في الآونة الاخيرة . فإلى جانب التوتر المتزايد في الشرق الاوسط ، وخاصة في لبنان ، بسبب سياسة إسرائيل التوسعية ، يجري إشعال جذوة بؤرة جديدة وخطيرة للصراع في السواحل الشمالية لأفريقيا نتيجة للأعمال العدوانية للولايات المتحدة ، بما في ذلك الهجمات الجوية المباشرة على ليبيا . وتسهم الإجراءات العدائية التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد تلك الدولة ، التي لا تشكل تهديدا للقوة العظمى ، في إيجاد حالة جد خطيرة ومتفجرة في جزء حاسم جدا من العالم . وترى بولندا أن هذه الإجراءات تقوض تماما فرص صون الامن والسلم في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم .

٥ - وتود بولندا ، إذ تعرب عن بالغ قلقها لهذه الحالة ، أن تجدد تأييدها الصلد لإيجاد تسوية شاملة ووطيدة وعادلة للنزاع في الشرق الاوسط ، ولوقف التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، فضلا عن نبذ سياسة التهديد والابتزاز ضد هذه الدول .

٦ - وتعرب بولندا مرة أخرى عن تأييدها لتحويل منطقة البحر الابيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون دأثمين ، ويدفعها إلى ذلك رغبتها الشائبة في الإسهام في تدعيم الامن في تلك المنطقة لارتباطه الوثيق بأمن أوروبا . وفي هذا الصدد ، تقدم حكومة الجمهورية الشعبية البولندية دعمها الكامل لاقتراحات الاتحاد السوفياتي الرامية إلى سحب جميع السفن البحرية الحاملة للأسلحة النووية من منطقة البحر الابيض المتوسط ، وإلى الامتناع عن وزع الاسلحة النووية في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تلك المنطقة ، وإلى التمهيد بعدم استخدام هذه الاسلحة ضد أية دولة من دول البحر الابيض المتوسط ترفض السماح بوزع هذه الاسلحة على أراضيها .

٧ - وتقدم حكومة الجمهورية الشعبية البولندية كذلك تأييدها الكامل لمبادرة الحكومة السوفياتية المتعلقة بالسحب المتبادل والامتزامن للأساطيل البحرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من مياه البحر الابيض المتوسط . وبناء عليه نرحب بالفكرة التي قدمها الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ،

السيد م. غورباتشيف ، يعقد مؤتمر دولي مماثل للمؤتمر المكرم لمسائل الأمن والتعاون في أوروبا ، تشارك فيه الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المهتمة ، بالإضافة إلى الدول الساحلية وغير الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، من أجل النظر في المبادرات السوفياتية المحددة المذكورة أعلاه وكذلك في غيرها من تدابير بناء الثقة في المجال العسكري ، بهدف تخفيض مستوى المواجهة العسكرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٨ - وتعتقد الحكومة البولندية أن مثل هذا المؤتمر سيشكل مساهمة هامة في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط والهدف الذي عقدت بولندا العزم على السعي إلى تحقيقه بالاشتراك مع جميع الدول المعنية .

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٢ أيار/مايو ١٩٨٦]

انطلاقاً من النزعة المحبة للسلم لدى الشعب الدومينيكي وحكومته ، وانسجاماً مع دعوتيهما إلى تحقيق التعاون الدولي ، فإن الجمهورية الدومينيكية تؤيد جميع التدابير التي تتخذ في إطار الأمم المتحدة لتعزيز الانفراج والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

عمان

[الأصل : بالعربية]

[٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٦]

١ - إن تعزيز الأمن بشكل عام ، يعتبر من القضايا التي ينبغي أن تحظى باهتمام كبير ومستمر لما لها من انعكاسات خطيرة على جميع أوجه التعاون ، فالأمن يعتبر مفتاح الاستقرار الذي يمكن أن تبني عليه علاقات متينة من حسن الجوار والتفاهم والتعاون في مختلف المجالات ، إن قضية الأمن والتعاون تكتسب أهمية متزايدة في منطقة مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط لارتباطها الوثيق بالأمن الأوروبي وبالسلم والأمن في

المناطق المتاخمة الأخرى ، ولما تشهده هذه المنطقة من توترات لو تركت دون إيجاد حل لها لانت إلى عواقب لا تحمد عقبها .

٢ - انطلاقاً من هذه المبادئ ، فإن سلطنة عمان تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ولقد شاركت في توافق الآراء الذي حظي به قرار الجمعية العامة رقم ١٥٧/٤٠ ، كما أنها ساهمت بدورها في إقرار وشائق وبيانات حركة عدم الانحياز المتعلقة بهذا الموضوع والتي تشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون في البحر الأبيض المتوسط ، كما رحبت بما تضمنته الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي حول القضايا المتعلقة بالأمن في البحر الأبيض المتوسط .

٣ - ولا يخفى على سلطنة عمان الأسباب المؤدية إلى توتر الوضع في منطقة الشرق الأوسط والتي أشار إليها قرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٠ ، كما أشارت إليها بيانات حركة عدم الانحياز ، ومن الممكن تلخيص هذه الأسباب في سياسات إسرائيل العدوانية ضد الشعوب العربية واحتلالها للأراضي العربية وفي عملياتها العسكرية التي شهدت امتداداً جديداً إلى أنحاء جديدة من منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالتحديد عدوانها الأخير على تونس ، وإلى جانب ذلك كله ، فإن ما تشير إليه الأدلة القاطعة من امتلاك إسرائيل الأکید لقدرات نووية يعتبر تهديداً للأمن والسلام الدوليين .

٤ - إن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط سيظل مهدداً وحلماً بعيد المنال ، طالما ظلت إسرائيل تتبع سياساتها العدوانية هذه ، ولن يمكن تحقيق الأمن والتعاون الذي تصبو إليه شعوب المنطقة والتي تعمل من أجله إلا إذا أجبرت إسرائيل على تغيير سلوكها هذا .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]

[٢ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - ترى كوبا أن الجهود التي تبذلها الدول المشاطئة ، وكذلك المنظمات الاقليمية المختمة التي تحتل ، بمفء خاصة ، مركزا ملائما لطرح الافكار والاقتراحات الملمومة لتحقيق الهدف المنشود ، هي جهود ذات أهمية بالغة ، ومع ذلك ، ترى حكومة جمهورية كوبا أنه لن يمكن جعل البحر الابيض المتوسط منطقة سلم وتعاون طالما لم تتوقف السيادة العدوانية التي تنتهجها حكومة اسرائيل الصهيونية والوجود الاستفزازي العدواني للأسطول السادس لبحرية حكومة الولايات المتحدة ، وليس العدوان الأخير الذي شنته الولايات المتحدة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية انتهاكالا مبرر له لسيادة هذا البلد ولامته الاقليمية فحسب ، بل هو أيضا اعتداء على سيادة الدول المشاطئة ، وعمل من أعمال الحرب التي تستحق الادانة ، اذ يتناقض هذا العدوان مع القواعد الدولية ومع هدف جعل البحر الابيض المتوسط منطقة سلم وتعاون .

٢ - وإن وزع الاسلحة النووية ، في أراضي دول المنطقة غير الحائزة لهذه الاسلحة هو عنصر آخر يعتبر ، في رأي الحكومة الكوبية ، اعتداء على السلم والامن في هذه المنطقة .

٣ - وتؤكد حكومة جمهورية كوبا من جديد تأييدها للدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة ، الموجهة إلى الأمين العام للمنظمة ، لتقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان المنطقة في جهودها من أجل السلم والامن والتعاون ، بناء على طلبها ، وتوافق الحكومة أيضا على أن يقدم السيد الأمين العام تقريراً مفصلاً بشأن هذا الموضوع .

كوت ديفوار

[الأصل : بالفرنسية]

[١٣ آذار/مارس ١٩٨٦]

١ - ليس لدى كوت ديفوار ، فيما يتعلق بمسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، أية مقترحات جديدة تقدمها ، لأنها ترى أن من شأن الدول المشاطئة للبحر الابيض المتوسط أن تلتزم مع الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق السلم وتشجيع التعاون في المنطقة المعنية .

٢ - وإن المقترحات التي قدمتها أثناء المناقشة التي دارت حول هذه المسألة ، ومؤداها أنه ينبغي أن تقدم للمشاكل والازمات التي تشهدها المنطقة حلول عادلة وقابلة للتطبيق ، هي مقترحات جوهرية وتستحق الدعم والتشجيع من المجتمع الدولي ، وينبغي للدول المشاطئة للبحر الابيض المتوسط أن تشاير ، في كل الاحوال ، على جهودها الرامية إلى تنمية التعاون في جميع المجالات الممكنة ، بغية الحد من التوترات ، وإقامة الثقة فيما بينها وتقويتها ، وهذا من شأنه صون السلم وتحقيق الأمن في المنطقة .

مرفق

تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط :
قائمة بالرسائل المقدمة للتعميم في إطار هذا البند ،
في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٦

- رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى
الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/69-S/17707
and Corr.1 and 2
- رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى
الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/73-S/17710
و Corr.1
- رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة A/41/92-S/17742
- رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة إلى
الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/116-S/17763
- رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الامين العام
من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجماهيرية
العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/135-S/17792
- رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الامين العام
من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة A/41/139-S/17799
- رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الامين العام
من القائم بالاعمال المؤقت في البعثة الدائمة لقبرص لدى
الأمم المتحدة A/41/152-S/17804

المرفق (تابع)

- رسالة مؤرخة في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للجماهيرية العربية الليبية لدى
الأمم المتحدة A/41/153-S/17808
- رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم بالنيابة للهند لدى الأمم المتحدة A/41/155-S/17810
- رسالة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم بالنيابة للهند لدى الأمم المتحدة A/41/156-S/17811
- رسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة A/41/187
و Corr.1
- رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية
العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/231
- رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة A/41/233
- رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة A/41/234-S/17943
- رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة A/41/237-S/17947
- رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم بالنيابة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة A/41/240-S/17955

المرفق (تابع)

- مذكرة شفوية مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة A/41/256-S/17957
- رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة A/41/257-S/17958
- رسالة مؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة A/41/261-S/17966
- رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة A/41/262-S/17967
- رسالة مؤرخة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنان لدى الأمم المتحدة A/41/271-S/17978
- رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/278-S/17983
- رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/279-S/17986
- رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة A/41/285-S/17996

المرفق (تابع)

- رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة A/41/287-S/17999
- رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة A/41/288-S/18000
- رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبوروندي لدى الأمم المتحدة A/41/292-S/18006
- رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة A/41/293-S/18009
- رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة A/41/296-S/18012
- رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من نائب الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة A/41/297
- رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة A/41/299-S/18015
- رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لبوليفيا لدى الأمم المتحدة A/41/303-S/18021

المرفق (تابع)

- رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/306
- رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة A/41/310-S/18031
- رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/327
- رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة و Corr.1 A/41/341-S/18065
- رسالة مؤرخة في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القوائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة A/41/443
- رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من القوائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة A/41/489-S/18247
- رسالة مؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة A/41/496-S/18253
